□نشرة غير دورية □ العدد ٨١ □ اكتوبر/تشرين الاول ١٩٩٤

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تقييد الحريات الصحفية ينتهك حرية الرأى والتعبير ولايبنى الاستقرار

فى وقت متقارب ، تعرضت ، وتتعرض الحريات الصحفية لإجراءات تقييدية فى خمس بلدان عربية فى الوقت نفسه .

ففى **مصر** أصدر المجلس الأعلى للصحافة قرارات لتنظيم العمل فى الصحف الحزبية تمثل قيودا جديدة على اصدارها واستمرارها ، وانتزاع سلطة الحزب فى ادارتها وتوجيهها ومحاسبتها وأعطى نفسه الحق فى مراقبة التزام الصحف الحزبية ببرنامج الحزب الذى تصدر عنه ، كما أعطى نفسه حق تعطيل الصحيفة التى تخرج عن برنامج الحزب ، واستوجب أن يتضمن الاخطار المقدم من الحزب الى المجلس ، اضافة للبيانات التى نص عليها القانون ، مثل اسم رئيس التحرير ، والممثل القانونى ، واسم الصحيفة ، وجهة الطبع ، والهيكل التحريرى والادارى ، واسماء رؤساء الأقسام والعقود الموقعة مع المحررين ، وموافقة جهة العمل بالنسبة الى العاملين فى الصحف القومية . والميزانية الخاصة بالصحيفة ومصادر التمويل .

وترى الاحزاب المعارضة ان تلك القرارات غير دستورية وتخالف نص قانون سلطة الصحافة ، وتجعل من المجلس الاعلى للصحافة سلطة للتشريع وتعديل القانون دون التزام الشرعية والدستور ، وانها جاءت فى سياق اتجاه يستهدفت الضغط على احزاب المعارضة وتهميش دورهما وعرقلة اتصالها بالجماهير .

وتأتى هذه الاجراءات ، من وجهة نظر المنظمة العربية لحقوق الانسان فى اطار دواع تبعث على القلق تجاه حرية الرأى والتعبير فى مصر اذ شهدت البلاد لاول مرة حبس صحفى على صلة بعمله المهنى ، وهو الاستاذ عبد الستار أبو حسين المحرر بجريدة الشعب، والتحقيق أكثر من مرة مع عدد من كبار الصحفيين بنفس الجريدة ، وكذا التحقيق مع الاستاذ مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة الاحرار على صلة باداء عمله ايضا ، وتوجيه اتهامات فضفاضة له، ومداهمة مقر صحيفة الاحرار فى اطار نزاع مدنى ، وحظر نشر مقالات لعدد من الصحفيين فى الصحف القومية ، ومنها العديد من المقالات للكاتب الاسلامى الاستاذ فهمى هويدى فى صحيفة الاهرام، واستصدار فتاوى من مجلس الدولة تتيح مراقبة الازهر المسبقة على المصنفات الفنية فى مصر.

وفى **اليمن** اسفرت الحرب عن سلسلة من الاجراءات التقييدية شملت وقف الصحف المعارضة ووقف عدد من الصحفيين المعارضين عن العمل . حيث اتخذت السلطات اجراءات تقييدية وعملية مثل ضرورة استصدار تصريح جديد من وزارة الاعلام ، وضرورة صدور الصحف من العاصمة صنعاء ، ومنع طبع الصحف الحزبية فى المطابع الحكومية ، مما افضى الى وقف صدور صحيفتى " التجمع " و "الأيام" ، فضلا عن استمرار حظر صدور صحف الحزب الاشتراكى (الثورى وعدن والجديد) وبعض الصحف المؤيدة له مثل " المستقبل " وصحف نقابية مثل "صوت العمال" واخيرا امتدت الاجراءات التقييدية لاخر صوت معارض وهو صحيفة الشورى ، حيث تم مصادرة عدديها الاخيرين ووجهت اليها عدة تهم منها اثارة النعرات الطائفية والعنصرية والمناطقية ، وبث روح الشقاق والتفرقة، والتعرض بالنقد المباشر لشخص رئيس الجمهورية ، ومس كرامة رجال السلطة القضائية ومجلس النواب، وقدمت الى المحاكمة فى منتصف شهر اكتوبر/تشرين الثانى الجارى. وبالنسبة للصحفيين فقد تم وقف العديد منهم عن أعمالهم . كما تم توقيف والاعتداء على عدد من الصحفين والمثقفين اثر مشاركتهم فى ندوة عن مستقبل اليمن بعد الحرب نظمتها صحيفة "يمن تايمز" .

وفى **السودان** قامت الحكومة السودانية باغلاق مكتب جريدة "الخرطوم" الدولية التى تصدر فى القاهرة ، وهى الصحيفة السودانية الوحيدة المستقلة التى تصدر خارج السودان ، كما سبق وقامت بحملة من الاجراءات الصارمة ضد الصحافة والصحفيين تمثلت فى الاعتقالات واغلاق المؤسسات الصحفية ، وكان آخرها صحيفة السودان الدولية . كذلك الوقف المؤقت لصدور بعض الصحف الرسمية . وارجعت الحكومة اغلاق مكتب صحيفة " الخرطوم " الى تورط الجريدة فى عقد اجتماعات وعدد من اعضاء التجمع الوطنى (المعارض) الذى يتخذ من القاهرة مقرا له مما يمثل معاداة للحكومة والنظام القائم .

ويأتى هذا الاجراء أيضا فى سياق مناخ رافض لحرية الرأى والتعبير حيث سبق ان تعرضت صحيفة " السودان الدولية " التى تعد الصحيفة الوحيدة غير الحكومية التى سمح لها النظام بالصدور منذ شهر يناير/كانون الثانى ١٩٩٤ بعد حصولها على ترخيص بموجب القانون الجديد للصحافة والمطبوعات ، لمداهمة رجال الأمن واعتقال رئيس تحريرها فى ٣ ابريل/نيسان الماضى وتعطيلها اثر انتقادات وجهتها الصحيفة للحكومة . كما تم تعطيل صحيفتين أخريين تصدران عن ذات الدار وهما الجريدة " الرياضية " ونبض الشارع "

النقابية " ومصادرة ممتلكاتها ومطبعة ناشرها استنادا للائحة الطوارىء .

وفى **الجزائر** ، تعانى الصحف الجزائرية الضغط من جبهتين ، فمن ناحية هناك الاغتيالات التى يتعرض لها بعض الصحفين من جانب الجماعات المسلحة والتى طالت منذ مايو/آيار ١٩٩٣ اكثر من عشرين صحفيا ، اغتيل آخرهم وهو الاستاذ الطيب بوترفيق يوم ١٠/١٦ الجارى وأعلنت فى أعقاب الحادث خمس صحف مستقلة الاضراب لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على مقتله ، ومن ناحية اخرى هناك الضغوط التى يتعرضون لها من جانب السلطات . وقد كانت آخر مظاهر هذه الضغوط هى اعتقال الصحفى النذير بولقرون مدير " المجاهد " الاسبوعى والتى تعد الصحيفة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطنى على صلة باداء عمله الصحفى ، وبتهم اعتبرها المكتب السياسى للحزب " باطلة " ، واصدر بيانا اعتبر هذه الاجراءات اعتداء صارخا على حرية الصحافة والتعبير " ومحاولة لاجهاض الحوار الوطنى " ، وطالب البيان باطلاق سراح النذير بولقرون وايقاف المتابعات الموجهه ضده وضد " المجاهد " الاسبوعى .

وفى **موريتانيا** ، صعدت الحكومة الاجراءات الرقابية والقيود الحكومية المفروضة على نشاط الصحافة المستقلة منذ مايو/آيار الماضى عبر اساليب متنوعة مثل متابعة الصحفين جنائيا ، والحرمان من الدعم المالى ، والمصادرة ، وذلك بسبب جرأتها فى تناول قضايا الوطن المحلية وفى نقدها لقيادات الحزب الحاكم . واعتمدت وزارة الداخلية فى قرراتها لمصادرة الصحف أو حظرها على مادة من قانون المطبوعات تحظر نشر مواد أجنبية ممنوعة أو المساس بأمن الدولة أو القيم الاساسية وفى ضوء ذلك قررت " الرابطة الوطنية للصحافة المستقلة " التى تضم ثمان صحف معارضة ومستقلة احتجاب مطبوعاتها احتجاجا على استمرار السلطات فى مصادرة الصحف ومحاصرتها وعلقت الرابطة عودة مطبوعاتها للصدور على استجابة السلطات لمطالبها، ومنها وقف "الحرب " التى تشنها وزارة الداخلية على الصحف ، وتغيير قانون المطبوعات لعدم تقديمه ضمانات تكفل حرية الرأى والتعبير ، وقابلية احكامه للتأويل ، كما تضمنت لائحة المطالب دعما ماليا للصحف المستقلة والسماح لها بقبول مساعدات مالية خارجية .

ولا تقف الاجراءات التقييدية لحرية الصحافة فى الوطن العربى على هذه البلدان الخمس فحسب ، وان كانت قد شملتها بشكل اكثر وضوحا ، فلم تخل واحدة منها من اجراءات لها نفس الطابع ففى **تونس** تم عزل السيد كمال عبيدى الصحفى بوكالة افريقا للأنباء دون تمكينه من حق الدفاع عن نفسه أو سماع محامية ، كما اتخذت وزارة الدولة للاعلام اجراءات ضد بعض وسائل الاعلام الاجنبى وفى **الأردن** تعرض نضال منصور رئيس تحرير صحيفة البلاد الأسبوعية للاحتجاز يوم ٨ أغسطس/آب دون سند قانونى ، وبعد ان قرر المدعى العام حبسه لمدة أسبوعين ، تم اخلاء سبيله بكفالة . وجاء احتجازه بشكل تعسفى بناء على مذكرة قدمتها دائرة المطبوعات والنشر التابعة لوزارة الاعلام اتهمته بنشر تحقيق صحفى تضمن لقاء مع أحد مؤسسى جمعية " مناهضة الصهيونية والتطبيع " وبررت المذكرة الاتهام بان هذه الجمعية غير مرخص لها رسميا ، ومن ثم لايجوز مقابلة أعضائها أو نشر معلومات عنها . ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تتعرض فيها صحيفة " البلاد " لاجراءات ادارية تعسفية ، فقد أدين رئيس تحريرها السابق وأحد محرريها فى ابريل/نيسان الماضى ، وتم توقيع غرامة عليها لاتهامها " بالنيل من كرامة الدولة المالية " وهى تهمة جديدة تدخل قاموس انتهاكات حقوق الانسان فى الوطن العربى وقد تنطوى على جميع من يعبر عن رفضه للفساد .

والملاحظ أن كل هذه الاجراءات اتخذت باسم دعم الاستقرار الداخلى ، وصاحبها دائما اعلام يؤكد على الحريات الصحفية ويبررها بتصويب الممارسة ، وتعميم وحماية المسار الديمقراطى. ولاينكر أحد وقوع أخطاء وتجاوزات تصدر عن الصحف هنا او هناك . ولكن المشكلة ان هذه الاجراءات استهدفت دوما بعضا من الصحف ومن الصحفيين ، ولم تتجه بعملية " التصويب " أيا كان نصيبها من الصحة لكل الصحف والصحفيين . وظلت الصحف الحكومية ، وصحف الأحزاب الحاكمة بما لها وما عليها بمنأى عن اجراءات " التصويب " تلك . والمشكلة الثانية هى أن السلطات استخدمت أحكاما فضفاضة لمحاكمة الصحف والصحفيين أو تبرير اجراءاتها التقيدية ، وانتهاك حرية الرأى والتعبير .

وترى المنظمة العربية لحقوق الانسان ان كبت الحريات لم ، ولن يساعد على بناء الاستقرار الذى تنشده الحكومات . وأثبت عدم جدواه دائما فى تأمين الاستقرار الوطنى ، فلا آليات الاعلام الدولى اليوم ، والتى تتخطى كل الحدود ، تسمح باخفاء الحقائق ، ولافرض الرأى الواحد على الرأى العام ينجح فى تأمين استقرار النظم ، ولاحجب النقد ينجح فى اقناع الرأى العام الذى يتداول النقد عند تغييب الصحافة الحرة وفق شائعات تضخم من المساوىء باكثر من حقيقتها .

ويظل الحل ، كما كان من قبل ، هو ان حرية الصحافة صمام أمن للمجتمع ، وأن دعمها دعم للاستقرار وتعزيز لمسيرة التقدم ، فوق ذلك مرآة للرأى العام تتيح للحكومات والقوى الاجتماعية على السواء قياس توجهاته .

كما يظل من واجب السلطات احترام التزاماتها القانونية التى تضمنتها المواثيق الدولية التى صادقت عليها .

***

وقائع ومتابعات

المغرب :

تداعيات الاعتداء على فندق " أطلس - آسنى "

تتابع المنظمة ببالغ القلق تداعيات حادث الاعتداء على فندق " أطلس - آسنى " بمراكش يوم ٢٤ أغسطس/آب ، والذى أسفر عن مقتل سائحين أسبانيين وجرح العديد من الاجانب والمغاربة ، بملابساته المعقدة وكذا بما أثاره من تساؤلات ومخاوف بشأن هوية مرتكبى الحادث وأهدافهم .

فعلى الصعيد الوطنى ، أثار الحادث حالة من التأهب الأمنى والتوتر الشديدين ، فعلى إثر الحادث قامت السلطات الأمنية بعمليات تفتيش واعتقالات واسعة أدت الى اعتقال أثنين من مرتكبى اعتداء مراكش ، واثنين آخرين حاولا القيام بأعمال مشابهة بمدينة فاس . وقد أعلنت وزارة الداخلية يوم ٢٦ أغسطس/آب أن العناصر التى تم ضبطها قدمت من الخارج وهى إما من أصل جزائرى أو من أصل مغربى وتحمل جنسية فرنسية ، وكان بحوزتها أسلحة ومستلزماتها ، وكانت تعتزم شن هجمات على بعض المؤسسات البنكية وعلى عناصر من مصالح الأمن وعلى سكان آمنين .

ولم تنته حالة التأهب الأمنى باعتقال المتهمين ، بل تواصلت حملات التفتيش والمداهمة والاعتقالات ، وتمت مداهمة عدة أماكن فى مراكش وفاس وأكنول والقنيطرة ، وعثر بداخلها على كميات هائلة من الأسلحة والقنابل ، كما تم ضبط سيارة خاصة بالمتهمين تحمل شحنة من الأسلحة والمتفجرات . وقد قدرت المصادر عدد المعتقلين بأكثر ن ٤٠٠ شخص ، وأنه يجرى البحث عن أكثر من ٨٠ آخرين.

آثار الحادث وتداعياته باتجاه تأزيم العلاقات مع الجزائر والاعلان عن اكتشاف شبكة ارهابية منظمة فى فرنسا ، الى خلق شعور لدى الرأى العام بأن " الأمة كلها كانت مستهدفة " وقررت الحكومة المغربية يوم ٢٦ أغسطس/آب فرض تأشيرة إلزامية للدخول الى المغرب على كل الزائرين من جنسية جزائرية وكل الأجانب الذين يحملون جنسيات أخرى ولكنهم من أصل جزائرى . كما شنت السلطات الأمنية حملات تفتيش وتدقيق فى الهويات مع عشرات الجزائرين المقيمين فى المغرب . وفيما اعتبرت الحكومة الجزائرية الاجراء المغربى " غير مقبول ولا يخدم مصلحة البلدين " فقد ردت عليه بإغلاق الحدود البرية " مؤقتا " وفرض حصول مواطنى المغرب على تأشيرة للدخول الى الجزائر . كما حذرت الجبهة الاسلامية للانقاذ السلطات الأمنية المغربية من " المعاملات السيئة التى يتعرض لها الجزائريون " وحملتها مسئولية أمن الجالية الجزائرية المقيمة فى المغرب . وهددت الجماعة الاسلامية المسلحة فى الجزائر الحكومة المغربية بنقل " الجهاد " الى المغرب .

وقد تضاربت التصريحات الرسمية الخاصة بنتائج التحقيقات سواء فى المغرب أو فرنسا . فبينما أكدت عدة تصريحات لوزير الداخلية المغربى أن " حادث مراكش له أرتباط بأعمال اللصوصية " وأن منفذيه " لاصلة لهم بالاسلام " ، نجد أن التحقيقات الفرنسية التى تجرى مع ١١ معتقلا من أصول مغربية وجزائرية بتهمة " انشاء عصابة اجرامية لها علاقة بمشروع ارهابى " ، التى اعلن وزير الداخلية الفرنسى انها مرتبطة مباشرة بحادث مراكش ، نجد انها تتجه مباشرة نحو الربط بين هذه الاعتداءات والتيار الدينى المتطرف فى الجزائر . فقد أفادت المصادر ان أجهزة الأمن الفرنسية اكتشفت شبكة أرهابية منظمة أبرز ملامحها " تهريب الاسلحة والتعاطف مع الجبهة الاسلامية للانقاذ والتدريب على الأسلحة ، وأنها ضبطت مع المتهمين منشورات للجبهة الاسلامية وطابع خاص باسم الجيش الاسلامى للانقاذ .

ومما زاد من تعقيد الأمور ، ماذكرته وزارة الداخلية المغربية فى " بلاغ " لها يوم ١٦ سبتمبر/أيلول من أن اعترافات المتهمين والتحريات المبدئية ربما تشير الى أن الاحداث كانت مدبرة وموجهة من جهة الخارج من قبل شخصين ، هما : عبد الله زياد ، وأمجد زين الدين ، وهما مغربيان يعملان لمصلحة الأمن الجزائرى .

وأيا كانت هوية مرتكبى الحادث وأهدافهم ، فان المنظمة العربية لحقوق الانسان تدين أعمال العنف بكافة صوره وأشكاله ، وتدعو الحكومتين المغربية والجزائرية الى التزام سياسة ضبط النفس والعمل على تهدئة العلاقات المتأزمة بين البلدين . كما تناشد السلطات المغربية باطلاق سراح كل من ثبت عدم تورطه فى هذه الاحداث ، والاسراع بتقديم المتهمين المتورطين فيها الى المحاكمة مع توفير كافة ضمانات وشروط المحاكمة العادلة والمنصفة لهم .

موريتانيا :

المنظمة ترحب بالأفراج عن " المعتقلين الاسلامين " .

تلقت المنظمة بالارتياح ما أوردته المصادر الرسمية من أنباء بالافراج عن عشرات من الاسلامين الذين اعتقلتهم فى منتصف سبتمبر/أيلول الماضى بموجب عفو صدر يوم ١٢ أكتوبر/تشرين الأول من دون محاكمة وبعد أن بث التليفزيون الحكومى اعترفات عشرة من المعتقلين أكدوا فيها التهم التى وجهتها اليهم وزارة الداخلية . لكن المعتقلين قالوا أن الشرطة أجرت عملية مونتاج حرفت الاعترافات . وورد فى اعترافات ثلاثة من المعتقلين انهم ينتمون الى فصيل (الجهاد) وانهم كانوا يخططون لحرب عصابات، بينما ورد فى اعترافات سبعة آخرين أنهم ينتمون الى (الحركة الاسلامية فى موريتانيا) وأنهم أقاموا اتصالات مع جهات أجنبية .

وكانت أجهزة الأمن قد اعتقلت ، منذ منتصف سبتمبر/أيلول الماضى ، عشرات الأشخاص من المشتبه فى انتمائهم الى التيار الاسلامى ، كما وضعت منافذ العاصمة ، نواكشوط ، تحت رقابة أمنية مشددة لمطاردة الفارين . وأعلن السيد وزير الداخلية فى تصريح له يوم ٢٥ سبتمبر/أيلول عن اكتشاف " تنظيمات سرية " تعمل تحت شعار الدعوة الاسلامية بهدف زعزعة أمن البلاد . واضاف ان التنظيمات تقوم بتدريب كتيبة تابعة لها قرب العاصمة باسم كتيبة " مصعب بن عمير " . وأيضا أن التنظيمات مرتبطة "بجهات أجنبية " ، لم يحددها ، وانها تستغل بعض هيئات الاغاثة العاملة فى موريتانيا لتمويل نشاطها ، كما تستغل المساجد " لتجعل منها منابر سياسية " . وأكد أن الوضع " خطير " ودعا الموريتانيين الى التزام الحذر .

ورغم الحصار الشديد الذى فرضته السلطات على الانباء المتعلقة بحملة الاعتقالات بعد اعلان وزير الداخلية ، فقد اشارت بعض المصادر الصحفية الى اتساع نطاق الحملة بصورة غير مسبوقة لتشمل ما يزيد على ٢٠٠ شخص فى الحزب الحاكم والمعارضة وحزب الأمة (المحظور) ، اضافة الى بعض مسؤولى منظمات اغاثة تابعة لدول عربية .

ومن أبرز الشخصيات الاسلامية التى كان قد تم اعتقالها الشيخ محمد ولد سيدى يحيى رئيس حزب " الأمة " الاسلامى (المحظور)، وأبو بكر ولد أحمد العضو السابق فى الأمانة التنفيذية للحزب الحاكم ووزير الثقافة والتوجيه الاسلامى (سابقا) ، والحسن ولد مولاى على عضو اللجنة التنفيذية لحزب " اتحاد القوى الديمقراطية " ومحمد ولد الراحل عضو المجلس التنفيذى للحزب نفسه . وعدد من القضاة أبرزهم عبد الله ولد الرقاد ، وعدد من أئمة المساجد من بينهم محمد الأمين ولد الحسن ، والحاج عبد العزيز سي .

كذلك شملت الاعتقالات ستة من العرب غير الموريتانيين ، يعملون بجمعيات اسلامية غير حكومية بتهمة الانتماء الى منظمات اسلامية سرية تحضر لعمليات تخريب " من بينهم سودانى يعمل مديرا لهيئة " الاعمال الخيرية الاسلامية " ومغربى يدير هيئة تعنى بمسلمى افريقيا . وقد اعلنت السلطات انه افرج عن ثلاثة منهم يوم ٢ أكتوبر/تشرين الأول ، بينما ظل مصرى واحد وسودانيان رهن الاعتقال .

وتعد هذه الاجراءات استطرادا لاجراءات أمنية اتخذتها السلطات الموريتانية منذ أواخر العام الماضى باتجاه تشديد الاجراءات الأمنية ضد بعض القوى التى ترفع شعارات سياسية اسلامية اثر حادثى الاعتداء على اثنين من اساقفة كنيسة فرنسية فى (اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣) واطلاق النار على وزراء موريتانيين اثناء حفل اقيم بمناسبة عيد الاستقلال (نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٣) وما اعقبهما اعتقالات واجراءات إدارية شملت طرداعداد من العناصر الاسلامية من رعايا باكستان وتونس والجزائر والمغرب والسودان ، واحكام الرقابة على جماعة التبليغ والدعوى .

الجزائر

المنظمة تناشد كافة القوى الوطنية بدعم الحوار والمصالحة .

مر أكثر من شهر على اطلاق سراح شيوخ الجبهة الاسلامية الخمسة ولم يطرأ على الوضع الجزائرى أى تقدم ملموس بإتجاه سلمى ينهى العنف والتدهور الأمنى المستمر منذ ثلاث سنوات ، والذى خلف اكثر من ١١ ألف قتيل ودمر اقتصاد البلاد . فقد انطلقت يوم ٢٠ سبتمبر/أيلول الماضى جولة جديدة من جولات الحوار الوطنى ، جاءت على شاكلة سابقتها من حيث الحضور أو المقاطعة . فشاركت فيها الى جانب الحكومة ، الاحزاب الخمسة التى واظبت على حضور الجلسات السابقة ، وتغيب عنها الطرف الرئيسى فى الأزمة (الجبهة الاسلامية للانقاذ) كما قاطعها من سبق له مقاطعة جولات الحوار السابقة : جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحركة التحدى .

وعلى الرغم من اصرار الرئيس الجزائرى زروال على خيار الحوار والمصالحة الوطنية كمخرج لأزمة الجزائر ، واعلان قادة الجبهه الاسلامية (فى الخارج والداخل) عن تمسكها بضرورة العمل على حل الأزمة سلميا ، مازالت احتمالات الحوار والمصالحة الوطنية تواجه صعوبات وعقبات عدة . فى مقدمتها معارضة المؤسسة العسكرية التى تطرح حلا للأزمة يقوم على تجميد العمل بالدستور وحل الأحزاب واتخاذ اجراءات المواجهة الشاملة ، وبعض الشخصيات العامة البارزة وبعض الاحزاب المعروفة بعدائها للتيار الاسلامى ، مثل حزب (التحدى) الذى اعلن ان حل أزمة الجزائر " يكمن فى القضاء على الأصولية " ، و" التجمع من أجل الثقافة " الذى اكد أن " القضاء على المجموعات المسلحة واجب وطنى " . علاوة على الشروط الثلاثة التى يطرحها شيوخ جبهة الانقاذ كأساس للتفاوض وهى : اعادة الاعتبار القانونى للجبهة ، والعفو العام ، وتسهيل عقد اجتماع للقيادة بجناحيها السياسى والجهادى (المسلح).

أما بالنسبة للجبهة الاسلامية للانقاذ فان معضلتها الرئيسية هى اثبات تحكمها فى " الجماعة الاسلامية المسلحة " التى أعلنت مسؤوليتها عن معظم أعمال العنف . فرغم اعلان قادة الجبهة استحالة وقف العنف دون التباحث مع المجموعة المسلحة ، فقد أكدت الجماعة ان موقفها لم يتغير من الحوار وهو " لاصلح ، لاهدنة ، لاعقد ذمة ، لاموادعة ، لاأمان مع هؤلاء الحكام المرتدين".

وعلى صعيد آخر ، شهد الوضع الجزائرى مزيدا من التصعيد فى المواجهات بين قوات الأمن والجيش ، والجماعات المسلحة وزيادة اعداد القتلى والجرحى من الجانبين ، كما توسعت دائرة الاغتيالات لتشمل فئات جديدة لم تكن مستهدفة من قبل ، باختطاف المطرب " الوناس المعتوب " يوم ٢٥ سبتمبر/أيلول واغتيال مطرب الرأى " الشاب حسنى " بعد أربعة أيام من اختطاف الوناس . وكذا تم اغتيال الشاعر العراقى محمد البوسطجى فى مدينة جليجل يوم ٥ أكتوبر ورئيس نادى برج المنايل لكرة القدم على طحنوتى يوم ٢ أكتوبر/تشرين الأول .

وفى ٨ أكتوبر/تشرين الأول عادت قضية قتل الاجانب الى الواجهة ، إذ عثرت أجهزة الأمن على المهندس الفرنسى " جان بيان ماتير " مذبوحا فى العاصمة . وبذلك بلغ عدد القتلى من الفرنسيين ثمانية عشر شخصا " كما لقى مواطن كورى جنوبى مصرعه يوم ١٠ اكتوبر ليرتفع بذلك العدد الاجمالى لضحايا العنف من الأجانب الى ٦٤ شخصا .

كما أعلنت المصادر الحكومية ان محكمة الجزائر الخاصة قد نظرت خلال الفترة بين الأول من يونيو/تموز و٣٠ سبتمبر/أيلول ١٣٦ قضية قضت فيها بـ١٥٢ حكما بالاعدام ، بينها ١٣٩ غيابيا ، و١٤٢ حكما بالسجن المؤبد بينها ١٣٣ غيابيا ، و١٠١ حكما بالسجن ٢٠ عاما بينها ٧٩ غيابيا ، وبرأت ساحة ١٩٥ شخصا . وكانت المحاكم الخاصة الثلاث قد أصدرت منذ تشكيلها وحتى نهاية يونيو/حزيران ٥١٣ حكما بالاعدام معظمها غيابيا ، تم تنفيذ ٢٦ حكما منها فقط .

ولازالت المنظمة العربية لحقوق الانسان تجدد مناشدتها لكافة الاطراف ، كما كانت تفعل منذ بداية الأزمة ، ببذل أقصى الجهد لتدعيم فرص الحوار والمصالحة الوطنية .

مصر :

المنظمة تطالب باجراء تحقيق رسمى فى شأن

مقتل أربعة أشخاص فى اعتصام عمال كفر الدوار

تابعت المنظمة ببالغ القلق الصدامات الدامية التى رافقت الاضراب السلمى لعمال مصانع الغزل والنسيج بكفر الدوار والتى اسفرت عن مصرع أربعة من الأهالى بينهم تلميذ عمره ٩ سنوات واصابة ١٢٠ اخرين ، واحتجاز ٧١ شخصا قررت النيابة حبسهم لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات .

وكانت بداية الاحداث قد جرت يوم الثلاثاء ٢٧ سبتمبر/أيلول الماضى باعتصام آلاف من عمال مصانع كفر الدوار " اعتصاما سلميا " احتجاجا على عدد من القرارات الادارية التى ألحقت اضرارا ، ومنها فصل ألف عامل من جميع ادارات المصانع ، ونقل ٧٠ اخرين بدون تحقيق ، والحرمان من الحوافز والاجازات المرضية والأجور المستحقة عن العمل خلال العطلات الرسمية ، وفرض الجزاءات على العاملين دون الرجوع الى ادارتهم المختصة، كما طالب المعتصمون بتنحية رئيس مجلس ادارة الشركة .

وقد افادت المصادر ان العمال كانوا حريصين على استمرار العمل وعدم توقف الانتاج حتى قامت ادارة المصنع بنفسها بقطع التيار الكهربائى ووقف العمل لانهاء الاعتصام ظهر يوم السبت الأول من أكتوبر/تشرين الأول ، وخلال هذه الفترة فشلت ادارة المصنع وأجهزة الأمن فى التوصل الى اتفاق مع العاملين المعتصمين إزاء تمسكهم بحقوقهم كاملة ، وفرضت قوات الأمن المركزى حصارا على مداخل مدينة كفر الدوار وعلى بوابات المصنع ، مستخدمة العربات المصفحة وآلاف الجنود المجهزين بالأسلحة .

وعلى إثر تسرب أنباء غير صحيحة عن اقتحام المصنع من قبل قوات الأمن تجمع بعض اسر العاملين امام بوابة المصنع فقامت قوات الأمن باطلاق الرصاص عشوائيا فى الهواء لتفريق الاهالى ثم قامت باطلاق رصاص الرش عليهم دون تمييز مما أفضى الى وقوع العديد من الاصابات بينهم . وقد عاد الاهالى للتجمع مرة اخرى فى التاسعة والنصف صباح نفس اليوم بمنطقة المساكن الخاصة بالعاملين ، الملاصقة لأسوار الشركة وحاول بعضهم ادخال الاطعمة للعاملين ، وهو الأمر الذى رفضه رجال الأمن الذين القوا بالطعام فى الترعة المجاورة كما قاموا بالقاء قنابل الدخان داخل المصنع وتعدوا بالسب على المواطنين مما أفضى الى تظاهرهم ووقوع بعض المصادمات قام خلالها المواطنون بالقاء الحجارة على قوات الأمن فى الوقت الذى قامت فيه القوات باقتحام المنطقة السكنية التى تضم أربعة مدارس واطلاق الرش بكثافة عالية دون تمييز .

وقد انهى العمال اعتصامهم ظهر يوم ٢ أكتوبر/تشرين الأول بعد المفاوضات التى اجراها رئيس اتحاد النقابات العمالية ومحافظ البحيرة والقيادات الشعبية مع المعتصمين ، وانتهت باصدار مجلس ادارة الشركة قرارات فورية بحل مشاكل العمال ومنحهم اجازة مدفوعة الأجر لمدة أسبوع ، والتعهد بعدم اعتقال أحد منهم .

وأفادت المصادر الأمنية ، ان قوات الأمن اعتقلت ٧١ شخصا من الأهالى والعمال . منهم ٣١ عاملا تم اعتقالهم اثر خروجهم من بوابات المصنع بعد انهاء الاضراب . وتم احالتهم جميعا الى نيابة كفر الدوار التى أمرت بحبسهم ١٥ يوما بعد ان وجهت اليهم اتهامات بالتجمهر ، وتكدير الأمن والسلم العام ، والاتلاف العمد لادوات الانتاج ، وتعطيل المواصلات العامة ، وترديد الهتافات المعادية ، وقذف الأمن بالحجارة ، ومنع اداء السلطات العامة لمهامها . وقد قررت النيابة الافراج عن ثلاثة احداث من بين المعتقلين يوم ١٠/١٣ ، كما أفرجت فى ١٠/١٦عن ٦٨ من العمال

والاهالى المحبوسين بكفالة مالية .

وقد أعربت المنظمة العربية لحقوق الانسان عن قلقها البالغ من هذه التطورات الدامية وبخاصة انها صدرت فى مواجهة التعبير السلمى عن الآراء وتناشد السلطات باجراء تحقيق عاجل لتحديد المسئولين عن تجاوزات الشرطة التى افضت الى مصرع أربعة من الاهالى وجرح ١٢٠ شخصا ، كما تطالب السلطات بعدم اتخاذ اجراءات قضائية بمتابعة المفرج عنهم فى هذه الاحداث على اعتبار ان الاضراب السلمى ، رغم تأثيمه بموجب القانون المصرى ، قد صار حقا للمواطنين بموجب تصديق الحكومة على العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهو المبدأ الذى استندت عليه محكمة امن الدولة العليا طوارىء فى ابريل ١٩٨٧ عند تبرئتها لعمال السكك الحديدية ، كما تناشد السلطات بإلغاء كافة التشريعات التى تتعارض مع حق المواطنين فى التعبير السلمى عن ارائهم .

اطلاق النار على طلاب بالجامعة الامريكية فى بيروت :

موقف ايجابى للحكومة لكن محاسبة المسئولين واجبة .

رحبت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالنقد الذى وجهه وزير الداخلية اللبنانى للانتهاك الذى قامت به قوى الأمن فى بيروت ، عندما اطلقت النار على طلاب الجامعة الامريكية خلال احتجاجهم على زيادة رسوم الدراسة ، مما أدى لاصابة أكثر من أربعين منهم يوم ١٦ أكتوبر/تشرين الأول . لكنها تطالب بمحاسبة المسئولين عن الحادث ، واتخاذ اجراءات جديدة تحول دون تكراره بما يهدد حرية التجمع السلمى وحرية التعبير والرأى . فقد كان تحرك الطلاب للتعبير عن احتجاجهم سلميا بشهادة جميع المراقبين . ولذلك لم تكن ثمة حاجة لاى تدخل من قوى الأمن ، طالما لم يحدث أى اعتداء على الممتلكات ، وهو ما اقر به وزير الداخلية حيث اعترف بحدوث خطأ ، وقال : (ان الخطأ الذى ارتكب هو ان قوى الأمن ، ظنا منها انها تقوم بواجبها الوطنى عندما تستجيب الطلب فى سرعة لجهة حماية الجامعة ، دفعت الى مواجهة مع الطلاب قبل ان يتسنى للمسئولين فى هذه القوى الاتصال بوزير الداخلية أو حتى بالمدير العام لقوى الأمن الداخلى لأخذ التعليمات اللازمة) . وأضاف بوضوح : (لم يكن من موجب للصدام الذى حصل) ، وان (قوى الأمن ليست طرفا فى السجال الدائر فى شأن زيادة الأقساط) .

وهذا الموقف الايجابى ينبغى استكماله بمحاسبة المسئولين عن اطلاق النار على الطلاب ، سواء قيادة شرطة بيروت أو ادارة الجامعة الامريكية التى استدعت قوى الأمن وأوحت لها بأن الجامعة معرضة للخطر .

انتهاك اسرائيلى جديد لحقوق الانسان فى جنوب لبنان

قامت قوات الاحتلال الاسرائيلى فى جنوب لبنان ، وعملائها فى " جيش لبنان الجنوبى " ، بانتهاك جديد لحقوق الانسان بعد ابعاد ٤٦ شخص من بلدتى كفرحونة ثم حولا بطريقة مهينة الى خارج المنطقة المحتلة فى ١٠ و ١٢ اكتوبر/تشرين الأول الحالى . ورغم عودة هؤلاء المبعدين الى مواطنهم مرة أخرى ، فقد تعرضوا لضغوط لارغامهم على الادلاء بمعلومات عن عمليات المقاومة التى تحدث فى المنطقة الخاضعة للاحتلال . ففى ١٠ اكتوبر/تشرين أول، اقتحمت قوة من " الجيش " العميل لاسرائيل بلدة كفرحونة أثناء الليل، واقتادت ٢٦ من سكانها تتراوح اعمارهم بين ١٦ و ٦٠ عاما دون ان تسمح لهم بارتداء ملابسهم ، حيث اخرجوا بلباس النوم بعد تكبيل ايديهم . وظلوا لاكثر من ساعة فى العراء تحت المطر ، ثم اقتيدوا فى شاحنة مكشوفة تحت المطر ايضا الى مركز الجيش العميل فى جزين ، حيث خضعوا لتحقيق حول اعمال المقاومة اللبنانية ، رغم تأكيدهم ان لاصلة لهم بها . وأبلغوا بان عليهم مغادرة المنطقة ، دون ان يسمح لهم بجمع حاجياتهم ووداع عائلاتهم او استحضار الدواء للمرضى منهم ورغم السماح لهم بالعودة بعد يومين ، وفيما كانوا يعبرون بعد معبر باتر – جزين فى الطريق الى بلدتهم ، كان عشرون آخرون من بلدة حولا يغادرون المعبر مطرودون الى خارج المنطقة المحتلة فى مشهد مشابه لما حدث فى بلدة كفرحونة . فقد اقتحمت قوة من الجيش العميل حولا أيضا ، واعتقلت هؤلاء للتحقيق معهم وقررت ابعادهم ، قبل ان يسمح لهم بالعودة فى اليوم التالى . وفى المرتين ، تم تحميل المبعدين رسالة للسلطات اللبنانية فى بيروت مفادها : سنعود الى تفجير المنازل بعد ذلك اذا استمرت اعمال المقاومة . ويمثل هذا الانتهاك حلقة جديدة فى سلسلة جرائم ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلى وعملاؤها فى جنوب لبنان ضد المدنين بالمخالفة لاتفاقات جنيف .

حملة اعتقالات واسعة فى سلطنة 'عمان

أجرت السلطات العمانية فى شهر يونيو/حزيران حملة اعتقالات واسعة شملت العديد من المواطنين قدرتهم المصادر الصحفية بنحو ٢٠٠ شخصا ، بدعوى انتمائهم الى تنظيم أصولى متطرف يتخذ من الدين الاسلامى ستارا للعمل على الفتنة والاستيلاء على السلطة وهز أسس الاستقرار السياسى للبلاد .

وقد أعلنت السلطات العمانية انباء الاعتقالات فى ٢٩ أغسطس/آب وذكرت وكالة الأنباء العمانية ان المتهمين سيعرضون على القضاء للنظر فى أمرهم من الناحيتين الجنائية والشرعية . ومن المنتظر أن تتولى المحكمة الشرعية الشق الدينى من الاتهامات . وبررت مصادر عمانية التأخير فى الاعلان عن التنظيم بسبب التحقيقات مع المعتقلين . وقد ذكرت مصادر صحفية أن القائمة النهائية للمتهمين تضم عددا يتراوح مابين ٦٠ – ٧٠ شخصا على رأسهم مسئول حكومى بدرجة وكيل وزارة بالاضافة الى عدد من موظفى وزارة الخارجية وبعض ضباط الجيش والشرطة وصحفى وبعض الطلاب وأساتذة من جامعة السلطان قابوس . وقد احيط التحقيق بدرجة عالية من السرية .

ويثير قلق المنظمة وقوع هذه التطورات فى اطار الأزمة بين الجماعات السياسية التى ترفع شعارات اسلامية والحكومات العربية والتى هددت استقرار وتطور العديد من البلدان العربية خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، ولم تجد لها حلا حتى الآن .

كما يثير قلق المنظمة طول الفترة التى استغرقها احتجاز المعتقلين دون الاعلان عن ذلك ، وتدعو المنظمة الى توفير ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين .

حقوق الانسان الفلسطينى بين جسامة الانتهاكات الاسرائيلية .. ومأزق السلطة الوطنية

تزامن الاعلان عن حصول كل من رئيس وزراء ، ووزير خارجية اسرائيل على جائزة نوبل للسلام مع تزايد انتهاكات حكومتهما لحقوق الانسان الفلسطينى ، بل ولأسس الاتفاق الذى يفترض انهما حصلا على الجائزة بفعل " جهودهما " فى التوصل اليه . فقد أعلن عن فوزهما بالجائزة فى الوقت الذى فرضت الحكومة الاسرائيلية حصارا شاملا على منطقة الحكم الذاتى فى قطاع غزة عقب تعرض جندى اسرائيلى للخطف ، وأوقفت المفاوضات مع وفد فلسطينى حول تنظيم انتخابات الحكم الذاتى بعد ان تفنن وفدها فى وضع كل العراقيل امام امكانية اجراء هذه الانتخابات .

ولذلك يتزايد الاعتقاد بان الانجاز الذى استحق جائزة نوبل للسلام ، مازال وهميا . فلا شعورا حقيقيا بان سلاما قد تحقق ، فى ظل السلوك الاسرائيلى القائم على ممارسة الكثير من اشكال القمع والاخضاع ، بل والاهانة المستمرة للشعب الفلسطينى وقيادته . فمنذ بدء العمل بالحكم الذاتى ، تتواتر الانباء عن تعريض الفلسطينيين للمهانة ، فمازال كبار مسئولى السلطة الذاتية الفلسطينية يعانون من قيود على حركتهم واستقلالهم ، حيث لايستطيعون التحرك فى بقية الاراضى المحتلة خارج غزة وأريحا الا عبر الحواجز الاسرائيلية التى توقفهم احيانا لساعات ، ناهيك عما يتعرض له المواطنون العاديون . وتقام نقاط تفتيش اضافية فى اجزاء مختلفة من الضفة الغربية . ومازال الآلاف من السجناء الفلسطينيين فى السجون الاسرائيلية ، فيما يفرض على الذين يطلق سراحهم البقاء فى غزة واريحا ، ويحظر عليهم الذهاب الى مواطنهم الاصلية . وبخلاف كل المزاعم عن " الديمقراطية الاسرائيلية " ، تعرقل حكومة رابين اجراء الانتخابات الفلسطينية ، وتثير مشكلات حول الغاية التى تجرى من اجلها ، وطبيعة الاشراف عليها والتى تصر على ان يكون اشرافا مشتركا ، فضلا عن حجب حق التصويت عن قطاعات يعتد بها من سكان الضفة الغربية بسبب مواقفهم السياسية ، وحرمان سكان القدس من حق الترشيح .

وتتواصل فى الوقت نفسه اجراءات تغيير الوضع على الارض فى القدس ، وعمليات الاستيطان فى الضفة الغربية . فعلى سبيل المثال ، عرضت الحكومة الاسرائيلية فى أول اكتوبر الماضى اكثر من مائة منزل للايجار فى خمس مستوطنات تقع بين رام الله ونابلس.

ومن ناحية اخرى ، لم يتوقف انتهاك حق الحياة فى الضفة الغربية ، وأحصت المصادر مقتل ١٩ فلسطينيا على أيدى جنود أو مستوطنين منذ بدء تطبيق الحكم الذاتى ، وحتى الأول من أكتوبر/تشرين الأول الحالى . ورغم تسليم مسئوليات التعليم فى الضفة للسلطة الوطنية الفلسطينية فى أغسطس/آب الماضى ، ضمن المرحلة الأولى فى عملية النقل المبكر للسلطات الادارية ، فقد قامت قوات الاحتلال باغلاق مدرسة " سيدنا ابراهيم الابتدائية والاعدادية " بالخليل فى أول اكتوبر/تشرين أول لمدة أسبوع .

وتواصلت كذلك أعمال اعتقال فلسطينيين فى بعض مدن الضفة، ولم تقتصر علىمعارضى اتفاق الحكم الذاتى ، وانما شملت عناصر من حركة " فتح " أيضا ، كما حدث فى رام الله يوم ٤ أكتوبر/تشرين الأول . وفضلا عن ذلك ، مارست الحكومة الاسرئيلية ضغوطا شديدة على السلطة الوطنية الفلسطينية، عقب حادث خطف جندى اسرائيلى فى ١١ أكتوبر/تشرين أول ، لدفعها الى اعتقال أعداد كبيرة من عناصر حركة "حماس " المعارضة . وهى الضغوط التى تواكبت مع اغلاق قطاع غزةوفرض حصار كامل عليه اشتمل على اغلاق مقر رفح على الحدود مع مصر ، وايقاف الاتصال التليفونى بين مدن القطاع والمدن الاسرائيلية ، مع اطلاق مزاعم عن وجود الجندى الذى كان مختطفا داخل القطاع ، وهو ما ثبت عدم صحته بعد ذلك . وقد قامت السلطة الفلسطينية بالفعل بحملة اعتقالات عشوائية فى صفوف حركة " حماس " ، حيث تجاوز عدد المعتقلين مائتين ، ووصل فى بعض التقديرات الى ثلاثمائة . وشملت الاعتقالات بعض الصحفيين والمصورين التلفزيونيين الذين يعملون لحساب وكالات أنباء غربية . كما اعلنت السلطة الوطنية عن اتخاذ تدابير امنية جديدة لم توضح ماهى . لكن يخشى ان تنعكس سلبيا على أوضاع حقوق الانسان . وبذلك أصبح واضحا ان الضغوط الاسرائيلية المكثفة تقود الى تردى هذه الاوضاع فى منطقة الحكم الذاتى ، بدءا باعاقة اجراء الانتخابات ووصولا الى تزايد عمليات الاعتقال . ومع ذلك ظل رئيس وزراء اسرائيل يواصل ضغوطه وتحريضه ، حيث قال فى حديث للاذاعة الاسرائيلية فى ١٣ اكتوبر/تشرين أول ان (الشرطة الفلسطينية لم تعامل حماس حتى الان كما يجب) .

حقوق الانسان فى الوطن العربى

مصر :

المنظمة تجدد مناشدتها للسيد رئيس الجمهورية بإيقاف تنفيذ أحكام الاعدام الصادرة عن المحاكم العسكرية .

أصدرت المحكمة العليا بالاسكندرية يوم ٢٠ سبتمبر/أيلول الماضى حكمها فى قضية تنظيم "المحمودية"رقم ١٩ لسنة ١٩٩٤ جنايات عسكرية ، والمتهم فيها احد عشر متهما من أعضاء " الجماعة الاسلامية " جميعهم من المدنيين . وقضت المحكمة حضوريا وبإجماع الاراء بعقوبة الاعدام بحق المتهم " الأول" أحمد محمد جمعة ، وباجماع الاراء وغيابيا بإعدام المتهم " الثانى " (الهارب) شريف محمد حسان . وشملت العقوبات الأخرى عقوبة الحبس لمدد تتراوح بين ثلاث سنوات الى خمسة عشر سنة .

وكانت المنظمة العربية قد تابعت مسار هذه المحاكمة التى بدأت جلساتها فى ٣١ أغسطس/آب ولم تستغرق أكثر من عشرين يوما حتى النطق بالحكم ، وأثار قلقها ما انطوى عليه قرار احالة المتهمين للمحاكمة العسكرية من اهدار لحقهم فى التظلم من الأحكام ، فضلا عن إهدار مبدأ العلنية فى هذه القضية ، التى قررت هيئة المحكمة أن تكون جلساتها سرية استجابة لطلب النيابة العسكرية بهذا الخصوص.

وبصدور هذين الحكمين ارتفع عدد أحكام الاعدام التى أصدرتها المحاكم العسكرية المصرية فى حق الجماعات الاسلامية المتطرفة منذ شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢ الى ٥٨ حكما ، طال الجماعة الاسلامية منها (٣١ حكما) وجماعة الجهاد (٢٤ حكما) وجماعة الشوقيين (٣ أحكام) بينما جرى تنفيذ هذه العقوبة بحق ٤٠ متهما .

وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان "بيانا" أعربت فيه عن قلقها ازاء استمرار تقديم المدنيين للمحاكمة العسكرية ، ولاحظت ان ملف القضية الذى قدم للمحامين جاء خاليا من بعض محاضر الاستجواب وضبط المتهمين ، ولم يسمح للمحامين بالاطلاع على هذه المحاضر الا أثناء الجلسات فقط . واشار البيان أيضا الى صدور الحكم باعدام اثنين من المتهمين على الرغم من خلو قرار الاتهام من أية اتهامات بمشاركتهم فى جرائم محددة من جرائم العنف والقتل والارهاب حيث اقتصر قرار الاتهام على قيام المتهمين بالانضمام الى جماعة تأسست على خلاف أحكام القانون تستهدف تعطيل احكام الدستور والقوانين ، ومنع مؤسسات الدولة وسلطاتها العامة من ممارسة أعمالها ، وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق أغراضها ، وانهم اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل وقلب نظام الحكم بالقوة.

وتجدد المنظمة العربية لحقوق الانسان مناشدتها للسيد رئيس الجمهورية بعدم احالة المدنيين للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية لما ينطوى عليه ذلك من حرمانهم من المثول أمام قاضيهم الطبيعى والاخلال بشروط المحاكمة العادلة .. كما تجدد مناشدتها بإعمال صلاحياته فى مراجعة الأحكام الصادرة فى هذه القضية بما يحقق الضمانات الواردة فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية وايقاف تنفيذ أحكام الاعدام الصادرة .

واعتقالات فى صفوف جماعة " الاخوان المسلمين "

تابعت المنظمة بالقلق قيام أجهزة الأمن المصرية باعتقالات جديدة فى صفوف جماعة " الاخوان المسلمين" خلال شهر سبتمبر/أيلول الماضى . ففى مطلعه اعتقلت الاستاذ لاشين أبو شنب عضو مجلس الشعب السابق عن مدينة " طنطا " واحالته للنيابة التى قررت حبسه بتهمة" الانضمام الى جماعة سياسية سرية تسعى الى قلب نظام الحكم بالقوة " . وفى يوم ٦ سبتمبر/أيلول اعتقلت ثمانية من أعضاء جماعة " الاخوان المسلمين " فى محافظة الوادى الجديد بتهمة محاولة الاستيلاء على أحد المساجد لنشر افكارهم بالقوة ، وهم: محمد جاب الله حمدى ، وخالد سيد ابراهيم ، وعادل سيف النصر الضوى ، ومحمد سيد عبد الدايم ، ومحمد فتحى غريب ، ومحمد ياسين فريد ، ومحمد فاروق عبد الغفار ، وعمر عبد الراضى سليمان.

كما تلقت المنظمة قائمة بأسماء ١٥ شابا اعتقلتهم قوات الأمن يوم ١٦ سبتمبر/أيلول خلال مشاركتهم فى مباراة لكرة القدم بنادى البلدية بالاسماعيلية ، وتم عرضهم على نيابة أمن الدولة التى أمرت بالافراج عنهم، ولكن قامت أجهزة الأمن باعتقالهم .

وكانت مباحث أمن الدولة قد اعتقلت بعض القيادات النقابية من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين قبل واثناء انعقاد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، من بينهم المهندس محمد عبد الجليل حسن عضو نقابة المهندسين ، والصيدلى جمال العشرى عضو نقابة الصيادلة ومجموعة من الاخوان المسلمين من مدينتى بور سعيد ودمياط ، من بينهم المدرس حسنى ابراهيم مرعى ، الذى كان يستعد لحضور جلسة لاحدى المحاكم للنظر فى قضية رفعها ضد الاجهزة الأمنية لاعتقاله من قبل وتعرضه لصنوف من التعذيب بتهمة انتمائه لجماعة الاخوان المسلمين .

وفى تطور آخر، قامت أجهزة الأمن يوم ١٩ سبتمبر/أيلول بمحاصرة دار " التوزيع والنشر الاسلامية " بحى السيدة زينب وتفتيشها واعتقال مديرها أحمد حسنين عضو مكتب الارشاد . ورغم أن تفتيش الدار لم يسفر عن شىء الا انه تمت احالته للنيابة التى قررت حبسه خمسة عشر يوما بتهمة " الانضمام الى جماعة سياسية سرية تسعى الى قلب نظام الحكم بالقوة ، وحيازة مطبوعات مناهضة تحض على كراهية الحكومة والازدراء بها " .

وتلاحظ المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق أن معظم هذه

الاعتقالات قد تمت بالمخالفة للقانون باعادة اعتقال معظم هؤلاء الاشخاص بعد صدور قرارات بالافراج عنهم من النيابة العامة لعدم وجود مبرر قانونى يستوجب حبسهم . كما تلاحظ ان الحالات التى تم عرضها على نيابة أمن الدولة وصدرت بشأنها قرارات حبس ، قد وجهت لها اتهامات ذات طابع عام تلاحظ تكرار استخدامها ضد المعارضين السياسين ، كوسيلة لتقييد حرية الرأى والتعبير .

مصر/فلسطين

المنظمة تناشد باطلاق سراح بعض المحتجزين الفلسطينيين

تلقت المنظمة عريضة موقعة من ثلاثة عشر مواطنا فلسطينيا محتجزين بسجنى القناطر الخيرية والمزرعة العمومى . وهم على مسعود أحمد ، ومحمود عبد الله أبو سمره ، محمود ياسين جاسر ، رأفت خليل أبو شاويش ، خالد ياسين الكحلوت ، عبد المعطى فلاح حمدان ، جهاد عبد ربه أبو الحسين ، محمود خليل الشيخ خليل ، سليمان عليان سليمان ، سليمان عبد الله الكاشف. وتفيد العريضة أن هؤلاء المحتجزين الفلسطينيين تراوحت مدد احتجازهم من ٢ - ٤ سنوات ، لاقوا خلالها كثيرا من المتاعب ، دونما توجيه اتهامات اليهم. وان التحقيقات الأمنية التى أجريت فى مواجهتهم قد اثبتت أنهم لم يسيئوا الى البلاد وعدم ارتكابهم شيئا من شأنه الاخلال بأمنها القومى .

وقد خاطبت المنظمة السلطات المصرية بشأن هؤلاء المحتجزين ضمن مجموعة اكبر شملت خمسين مواطنا فلسطينيا ، وطالبت ببحث حالتهم ، وسرعة اطلاق سراح الذين لاتوجد اتهامات محددة بشأنهم ، وتمكين من يرغب منهم من العودة الى بلاده ، وتحسين ظروف الاحتجاز للذين يقضى القانون ببقائهم فى السجن.

ليبيا :

الرابطة الليبية تعرب عن خشيتها من وقوع حالات إعدام جديدة

تلقت المنظمة بقلق بالغ ما أوردته الرابطة الليبية لحقوق الانسان من أنباء عن " تحذير " العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية فى خطاب له ، بمدينة الزنقان أوائل أغسطس/آب ، بان مجموعة من الليبيين وصفهم "بالجواسيس" سوف يتم اعدامهم ، وتساؤله عن بطء تحرك اللجان الثورية للتخلص من هؤلاء " الجواسيس الذين يمثل استمرارهم " تدنيسا لتراب الوطن " على حد قوله .

هذا وقد سبق لهذه المجموعة المستهدفة بأن استجوبت من طرف اللجان الثورية ، وعرض التليفزيون الليبى شريط التحقيق الذى أطلقت عليه الحكومة عنوان " اعترافات الجواسيس والخونة لمتورطين فى احداث شهر اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ ، حيث شملت هذه الاعترافات مجموعة من ضباط الجيش كان من بينهم العقيد مفتاح كروم ومصطفى بلقاسم الككلى .

وكانت الرابطة الليبية قد أصدرت " بيانا " عن وقوع اضطرابات وتمرد عسكرى فى كل من مصراته وبنى وليد وترهونة وغريان فى منتصف اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ ، وأشارت الى ان القوات الحكومية تصدت لهذا التمرد وان الطيران الليبى قصف مواقع المتمردين لاخماد تحركهم . وفيما انكر قائد الثورة الليبية وقوع الأحداث ونفاها نفيا قاطعا فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى مرسى مطروح خلال زيارة قام بها لمصر فى شهر نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٣ ، فقد اعلنت المعارضة الليبية مسئوليتها عن هذه الاحداث .

واشارت الرابطة الليبية الى ان الحق فى الحياة لافراد هذه المجموعة قد بات فى خطر كبير ولاسيما بعد تحريض قائد الثورة على اعدام افرادها ، حيث تمر اجراءات الاعدام عادة بمثل هذا الاجراء فتبدأ بعرض شريط الاعتراف ، ثم يليه خطاب تحريض ، ثم مظاهرة ، فإعدام ، وتخشى الرابطة ان يتم تنفيذ الاعدام اذا لم يتم التحرك السريع للمؤسسات المعنية بحقوق الانسان لاقناع الحكومة الليبية بالتقيد الدقيق بالمواثيق والعهود الدولية التى وقعت عليها وخاصة تلك المتعلقة بحالات الاعدام التعسفى .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تجدد مناشدتها للسلطات الليبية تقديم هؤلاء المتهمين للمحاكمة امام قضاء عادل ومستقل يوفر لهم ضمانات الدفاع اتساقا مع التزامات ليبيا القانونية المترتبة على تصديقها على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية .

تونس / النمسا

المنظمة تحذر السلطات النمساوية

من تسليم لاجىء سياسى تونسى لبلاده

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان معلومات تفيد ان السلطات النمساوية قامت باعتقال أحد قياديى حركة " النهضة " التونسية (المعارضة) يدعى طاهر بوبحرى (مولود فى ١٩٦٠/٢/١٣ بتونس) وهو حاصل على اللجوء السياسى بفرنسا بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٥ ويحمل وثيقة سفر صادرة من الأمم المتحدة ، وذلك بناء على طلب البوليس الدولى .

كما علمت المنظمة ان السلطات التونسية أوفدت وفدا أمنيا عالى المستوى لطلب تسليمه الى تونس وان السلطات النمساوية تنظر فى أمر تسليمه .

نبهت المنظمة السلطات النمساوية الى ان السيد طاهر بوبحرى، الذى صدر فى حقه حكما غيابيا بالسجن المؤبد من طرف المحكمة العسكرية فى تونس فى شهر سبتمبر ١٩٩٢ ، مطلوب بشدة من طرف البوليس التونسى باعتباره كان مسئولا عن النشاط الطلابى لحركة النهضة . وأوضحت أن لديها مخاوف عميقة من أن حياته سوف تتعرض للخطر حال تسليمه للسلطات التونسية ، ويضاعف من قلق المنظمة ان حالته الصحية متردية حيث يعانى من مرض السكر، ومن قصور حاد فى عمل الكلى ، الأمر الذى يتطلب عناية صحية متواصلة لاتتوافر فى السجون التونسية . وناشدت السلطات النمساوية بعدم تسليمه والالتزام بالقواعد الدولية الانسانية المتعلقة

باللجوء السياسى .

المغرب :

المنظمة تناشد السطات برفع الحصار عن الشيخ عبد السلام ياسين والافراج عن معتقلى جماعة " العدل والاحسان "

رغم أجواء الانفراج التى تشهدها المملكة المغربية بتصفية ظاهرة الاعتقال والنفى لاسباب سياسية ، وما أسفر عنها من اطلاق سراح ٤١١ معتقلا سياسيا وبدء عودة المنفيين الى البلاد ، فقد أثار قلق المنظمة عدم شمول هذه الاجراءات لبعض المعتقلين السياسيين الاسلاميين من أعضاء جماعة العدل والاحسان .

فقد تلقت المنظمة العديد من الشكاوى بشأن الشيخ عبد السلام ياسين زعيم جماعة العدل والاحسان ، الذى مازال خاضعا للاقامة الجبرية بموجب قرار ادارى منذ العام ١٩٨٨ .

كما أفادت شكاوى أخرى تلقتها المنظمة ، باستمرار احتجاز ١٦ معتقلا اسلاميا من أعضاء الجماعة ، موجودون حاليا بسجن القنيطرة ووجدة ، وهم : محمد بهادى ، ومحمد الزاوى ، ومحمد الغزالى ، ومحمد اللياوى ، وعلى حيداوى ، وأحمد التاج ، وبلقاسم التنورى ، وموسى خليلى ، وعبد الحفيظ حاجى ، والكبير الكبيرى ، ومصطفى مختارى ، والمتوكل بلخضير ، ويحيى العبدلاوى .

وقد جددت المنظمة مناشدتها للسلطات المغربية بهذا الخصوص وخاطبت وزير الداخلية بشأن وضع نهاية فورية لحالة الحصار غير القانونى المفروض على الشيخ عبد السلام يسن ، كما دعت للافراج عن المعتقلين السياسيين من أعضاء جماعة العدل والاحسان تمشيا مع الاجراءات الايجابية التى بدأتها الحكومة بالعفو عن السجناء والمعتقلين السياسيين ، واتساقا مع الدستور المغربى والتزامات المغرب بتنفيذ العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذى صادقت عليه .

السعودية :

اعتقالات تنتهك حرية الرأى والتعبير والمنظمة تطالب باطلاق سراح المعتقلين

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان ببالغ القلق الاجراءات التى اتخذتها السلطات السعودية بإعتقال اعداد كبيرة من المواطنين فى ٢٢ سبتمبر/أيلول بدعوى إثارة الفتن والاضطرابات .

فمنذ البداية أنكرت السلطات السعودية وقوع مثل هذه الاعتقالات ، وفسرت مصادرها الصحفية ذلك ، بانها جزء من حملة استهدفت سمعة المملكة لمقاومتها التطبيع مع اسرائيل ..

وعندما صدر بيان وزارة الداخلية فى النهاية يوم ٢٦ سبتمبر/أيلول تضمن اعدادا أقل كثيرا مما نمى الى علم المنظمة حيث قدرت مصادر المنظمة عددهم بالمئات . كما عدد البيان الكثير من الاتهامات ، لكنها جاءت جميعها فضفاضة ، وتحتمل التأويل وتتعلق بقيام المتهمين بالتعبير السلمى عن آرائهم.

كذلك لم يشر البيان الى اعتزام السلطات السعودية تقديم المذكورين للمحاكمة . واكتفى بالاشارة لعزم السلطات النظر فى اخلاء سبيل (بعضهم) حال استكمال التحقيقات ، مع ربط هذا الاخلاء بإحضار كفلاء لهم وتعهدهم بعدم العودة الى ماسبق أن قاموا به أو شاركوا فيه . أما الذين كان لهم دور رئيسى بارز فيما حصل من أمور مخلة بأمن البلاد فقد أورد البيان انه سيتقرر النظر فى أمرهم بعد انتهاء التحقيقات التى تجرى معهم للكشف عن حقيقة ماكانوا يخططون له من احداث الفوضى والخروج عن الجماعة .

كذلك يثير قلق المنظمة أن البيان وظف نصوصا من القرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة للتأكيد على واجب طاعة الرعية لولى الأمر باطلاقها ، متناسيا أن ذلك مشروطا بالعدل . ويؤثرعن أول حاكم للأمة ، الخليفة أبى بكر الصديق قوله " فإذا أحسنت فأعينونى ، وإذا أسأت فقومونى " .

ويثير قلق المنظمة ان هذه الاجراءات تأتى ضمن سلسلة اجراءات استهدفت حريات الرأى والتعبير بالمملكة فكما هو معلوم كانت السلطات قد قامت بإعتقال عدد كثير من المواطنين اثر الاعلان عن قيام اللجنة الشرعية لحقوق الانسان . وتتوجه المنظمة بنداء عاجل الى السلطات السعودية للافراج عن باقى المعتقلين ، إتساقا مع ما ورد فى الشريعة الاسلامية وأرسته قواعد حقوق الانسان.

وتناشد السلطات باطلاق سراح طبيب مصرى

تلقت المنظمة شكوى بشأن حالة الطبيب المصرى ، الدكتور محمد كامل محمد خليفه ، أخصائى الامراض الباطنة بمستوصف التداوى بالبكيرية – بالقصيم ، والذى احتجز بسجن بريدة منذ يوم ١٩٩٤/٩/٢٢ ، لقضاء عقوبة السجن مدة ٤٥ يوما بتهمة القذف فى حق مدير مدرسة سعود الكبير الابتدائية بالبكيرية .

وتفيد الشكوى أن ابن الطبيب المذكور وعمره سبع سنوات ، قد تعرض لحادث اعتداء جنسى من مدير مدرسته بالبكيرية بالقصيم . وفى أعقاب هذا الحادث حاول الطبيب الشكوى لمدير التعليم بالقصيم، ولكنه فوجىء باستدعاء رجال " هيئة الأمر بالمعروف " له ومعاملته بمنتهى القسوة والضغط عليه لاجباره على التنازل عن الشكوى . مما دفع بالطبيب الى التقدم بشكوى ضد الهيئة لأمير القصيم الذى أمر بالتحقيق فيها فورا ، وتم قيد الشكوى (برقم ٣/١٠٧٦ الحقوق العامة ٢٤٧) بتاريخ ١٤١٥/٢/١٦ هجرى .

لكن ورغم ذلك تطورت الأمور الى التنكيل بالطبيب وسجنه بعد سحب كفالته ومنعه من الاستئناف ضد الحكم الصادر بحقه وهو جلده مائتى جلدة والسجن ٤٥ يوما . وقد انتهت الفترة القانونية المسموح خلالها بالاستئناف يوم ١٩٩٤/١٠/١٠ .

وقد خاطبت المنظمة السلطات السعودية بشأن هذه الوقائع ، وناشدتها بالافراج الفورى عن الطبيب المحبوس والسماح له بالعودة

الى وطنه وأسرته ، واجراء تحقيق عادل ونزيه فى حادث الاعتداء على ابنه ، ومعاقبة الجناة ، ليس فقط من منطلق اقرار العدالة فحسب ، بل وكذلك حرصا على سمعة البلاد .

اليمن :

محاكمة " الشورى " تعزز المخاوف بشأن

مستقبل حرية الصحافة فى اليمن

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان ببالغ القلق مصادرة العددين الاخيرين من صحيفة الشورى لسان حال حزب اتحاد القوى الشعبية اليمنية ، واحالتها للمحاكمة .

تعد صحيفة الشورى الصحيفة الحزبية المعارضة الوحيدة التى استطاعت أن تتخطى العقبات وتستأنف الصدور بعد الحرب فى ٢٨ أغسطس/آب الماضى بعددها رقم (١٤١) . لكن للاسف فان التفاؤل الذى أثاره استئناف صدورها لم يدم اكثر من اربعة أعداد ، اذ تعرضت الصحيفة اعتبارا من عددها الخامس بعد الحرب (العدد ١٤٦) الى المصادرة بقرار ادارى تم هاتفيا . بسبب مقال للاستاذ عبد الحبيب سالم الصحفى وعضو مجلس النواب . نشر (فى العددين ١٤٤ ، ١٤٥) . ووجهت الى الصحيفة اتهامات باثارة النعرات الطائفية والعنصرية والمناطقية ، وبث روح الشقاق والتفرق بين أفراد المجتمع والتعرض بالنقد الشخصى لرئيس الجمهورية ، ومس كرامة رجال السلطة القضائية ، ومجلس النواب .

وقد احالت النيابة صحيفة " الشورى " الى المحكمة الجزائية بتهمة مخالفة القوانين ، فيما يرى قانونيون يمنيون بعدم الاختصاص.

ومن المؤسف ان الصحيفة تعرضت لمشكلة مماثلة عندما حاولت اصدار عددها الثانى (١٤٧) ، ، فى مطبعة أخرى (مطبعة المفضل) وقامت بالاجراءات الادارية اللازمة بتسليم وزارة الاعلام النسخ المقررة قبل التوزيع ، لكنها فوجئت مرة أخرى بمصادرة العدد نتيجة تغيير مكان الطباعة من مطابع " الآفاق " الى مطابع "المفضل" دون اشعار وزارة الاعلام مسبقا .

وقد عقدت المحكمة ثلاثة جلسات ، حضرها اكثر من عشرين محاميا متضامنين للدفاع عن " الشورى " . كما فوضت المنظمة العربية لحقوق الانسان محاميا من اعضائها للمشاركة فى الدفاع عن الشورى .

سوريا :

الافراج عن المعتقلين السياسيين

بعد توقف عن الافراج دام زهاء خمسة أشهر .. قامت سلطات الأمن السورية فى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ بالافراج عن العشرات من الموقوفين لسنوات تتراوح مابين الأربع والثلاثة عشر سنة . وذلك بعد ان قضت محكمة أمن الدولة بتبرئتهم أو بسقوط الدعوى عنهم بالتقادم منذ عدة أشهر خلت . من بين المفرج عنهم سبعة من حزب الاتحاد الاشتراكى العربى موقوفين منذ حرب الخليج الثانية، وهؤلاء جميعا من مدينة البوكمال على الحدود السورية العراقية منهم المحامى وليد مطران والمهندس داوود شحاده .

وأفرج أيضا عن العديد من عناصر حزب البعث العربى الاشتراكى الديمقراطى بعد ان سقطت دعوتهم بالتقادم منهم المدرس عيد العيد من مدينة درعا الذى أوقف ثلاثة عشر سنة . وكذلك خلف الزرزور من مدينة درعا أيضا الذى أوقف سبع سنوات بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعى . وايضا معتصم رافع من مدينة السويداء الذى أوقف أربع سنوات بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعى وكذلك حبيب معلا من الساحل الذى أوقف حوالى ست سنوات بتهمة صداقته لحزب العمل الشيوعى ، وأفرج عن عناصر أخرى من حزب العمل المذكور ، وكذلك من الحزب الشيوعى والمكتب السياسى والبعث الديمقراطى .

ومن جهة ثانية فقد اطلقت السلطات سراح تسعة من أفراد أسرة الراحل اللواء صلاح جديد ، واثنين من اصدقاء الأسرة ، كان قد تم اعتقالهم إثر وفاة اللواء جديد بسجن المزه العسكرى يوم ١٩ أغسطس/آب من العام ١٩٩٣ .

وكانت السلطات الأمنية قد داهمت مساكن أفراد الأسرة عقب وفاة اللواء جديد واعتقلت المذكورين خلال الفترة من ٢٣ - ٢٩ أغسطس/آب وهم : فادى وأسامة ومنير جديد أبناء أخيه ، ونضال وصلاح محمود جديد وعمار عبود أبناء أخته وغسان فؤاد صديق وياسر رياض جديد أبناء أخيه ، وعلى عيسى حكيم أبن أخت زوجته وعبد الرازق الحلاق ونعيم خورى من أصدقاء الأسرة .

والجدير بالذكر أن المنظمة كانت قد خاطبت السلطات السورية بشأنهم ، وطالبت بإطلاق سراحهم .

من ناحية أخرى لاتزال السلطات ترفض اعادة العديد من الناصريين الذين أفرج عنهم عام ١٩٩١ و١٩٩٤ الى عملهم الوظيفى وصرف رواتبهم عن فترة الاعتقال التى تراوحت بين ٥ - ٨ سنوات . منهم أحمد منصور من دمشق . وتيسير مسالمة من درعا . وكذلك رفض فرع نقابة المحامين بدمشق طلب الانتساب المقدم اليه من قبل درويش الرومى الذى أوقف بتهمة التنظيم الشعبى الناصرى لمدة ثمان سنوات ، وقد جاء هذا الرفض بناء على تعليمات من الأمن بالرغم من استكمال الطلب لكافة الشروط القانونية المنصوص عليها فى قانون المحاماة السورى ، وبالرغم من أن مهنة المحاماة مهنة حرة وغير حكومية .

ومن ناحية أخرى ماتزال المحاكمات بطيئة بحق المعتقلين الناصريين محمد مروان غازى (ناشر) وأحمد معتوق (موظف فى أمانة العاصمة بدمشق) فقد مضى على اعتقالهم ما يقارب لثلاث سنوات . وأعيدت اجراءات محاكمتهما بعد ان وصلت دعواتهما الى مرحلة التدقيق قبل أكثر من عام .

***

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة تدين محاولة اغتيال نجيب محفوظ

أثارت محاولة اغتيال الأديب الكبير نجيب محفوظ ردود فعل غاضبة واسعة النطاق لدى الرأى العام المصرى والعربى . وقد أصدرت المنظمة " بيانا " عقب وقوع الحادث جاء فيه :- " ان المنظمة تلقت بالصدمة والأسى أنباء محاولة اغتيال الأديب الكبير نجيب محفوظ وندعو الله عز وجل أن يتم علينا بنعمة شفائه وأن يستعيد دوره مشعلا من مشاعل التقدم والتنوير فى أمتنا " . وذكر بيان المنظمة الذى صدر قبل القبض على المتهمين أنه " أيا كان الجناة بأشخاصهم واهدافهم ومراميهم ، فان محاولتهم للاعتداء على حياة نجيب محفوظ تحمل لدينا دلالة واحدة ، هى الرغبة فى اغتيال فكر وضمير هذه الامة ، باغتيال أبرز رموز نهضتها ، ومحاولة تلويث شرفها بالاعتداء على شيوخها . " وأضاف بيان المنظمة " أما مسؤليتنا تجاه ماحدث ، فنحن نعلمها جيدا ، وهى لاتتوقف عند ادنة هذه الجريمة وتقديم الجناة للعدالة ، ولكنها تتمثل أيضا فى استئصال الارهاب الفكرى ، ورص صفوف هذه الأمة للحيلولة دون ان تتحول بلداننا الى ساحة للعنف " .

وقد زار السيد أمين عام المنظمة الاستاذ نجيب محفوظ ، للاطمئنان على صحته ونقل له مشاعر المنظمة .

كذلك أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان " بيانا " أستنكرت فيه الحادث وأعربت عن مخاوفها الشديدة من ان تكون هذه الجريمة قد جرى التخطيط لها أو التحريض عليها من قبل جماعات الارهاب المنتمية لبعض تيارات " الاسلام السياسى " . واعتبرت المنظمة هذه الجريمة اعتداء سافرا على المنظومة الكلية لحريات الرأى والفكر والابداع ، كما اعربت عن اعتقادها ان المناخ العام المتمثل فى القيود التشريعية والضغوط المؤسسية والممارسات الأمنية التى تمارسها سلطات الدولة على هذه الحريات من ناحية ، والتنازلات التى تقدمها الدولة من ناحية اخرى ، استجابة لضغوط بعض جماعات " الاسلام السياسى " ، هى التى تجعل المثقفين والمبدعين هدفا متزايدا لحملات التكفير وفتاوى القتل والاغتيال . كما أعربت المنظمة عن اعتقادها بأن وقف هذه الاعتداءات الخطيرة على حريات الرأى والابداع والمبدعين يتطلب رفع أشكال الوصاية على حرية الفكر والابداع واستئصال التعصب الدينى من كافة وسائل الاعلام ومناهج التعليم واشاعة قيم الديمقراطية ومبادىء حقوق الانسان .

لجنة التنسيق بين النقابات المهنية فى مصر تعقد مؤتمرا " للحريات والمجتمع المدنى "

عقدت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية فى مصر مؤتمرا للحريات والمجتمع المدنى على مدار يومى ١٥ ، ١٦ اكتوبر/تشرين الأول . شارك فيه قيادات الأحزاب السياسية والقوى الوطنية ورجال فكر وكتاب . وناقش المؤتمر أربعة محاور رئيسية ، شملت على التوالى الحريات العامة ، الحريات النقابية ، الحريات الشخصية ، الحريات ومبادىء الاسلام . ونوقشت هذه المحاور عبر اوراق عمل تضمن أولها حرية تكوين الأحزاب ، حرية التظاهر السلمى والاضراب ، حرية اصدار الصحف وانشاء الاذاعة المسموعة والمرئية . وتضمن الثانى الضمانات النقابية لاصحاب المهنه ، وحق الاشتراك فى التشريع الخاص بالنقابة ، ودعم دور النقابة فى تنظيم مزاولة المهنة. وشمل المحور الثالث ظاهرة التعذيب باعتبارها اكبر انتهاك لحقوق الانسان ، وحق المحاكمة امام القاضى الطبيعى ، وقانون الطوارىء وتطبيقاته . أما المحور الرابع فقد انصب على الديمقراطية والشورى من منظور اسلامى ، وكذا تداول السلطة والتعددية الحزبية وحرية المرأة فى الاسلام .

وقد انتهى المؤتمر لعدة توصيات منها ، ضرورة وقف التعذيب ومنع احالة المتهمين لقضاة غير طبيعين ، والغاء القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون الطوارىء و ضرورة تبعية السجون للهيئات القضائية . وأوصى المؤتمر بوجه خاص ، بأن تكون توصيات مؤتمر العدالة الذى عقد بنادى القضاة فى ابريل ١٩٨٦ وثيقة من وثائقه . هذا وقد قرر المؤتمر تشكيل " اللجنة المصرية لحقوق الانسان " ومقرها نقابة الاطباء للدفاع عن حقوق وحريات أعضاء النقابات المهنية بصفة خاصة والمواطن المصرى بصفة عامة .

***

المنظمة العربية لحقوق الانسان ❑ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة • المقر الرئيسى: ١٧ ميدان أسوان، المهندسين، الجيزة، جمهورية مصر العربية • منطقة بريدية رقم ١٢٣١١، برقيا: بسيومان – مصر• فاكس: ٣٤٤٨١٦٦ ت: ٣٤٦٦٥٨٢ ❑ مكتب المنظمة بجنيف: P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 ❑ رئيس المنظمة: أديب الجادر، الأمين العام: محمد فائق• الاشتراكات السنوية للعضوية: الكويت ١٠ دينار كويتى، الأردن ١٠ دينار أردنى، مصر ٢٥ جنيه مصرى، المغرب ١٠٠ درهم مغربى، تونس ١٠ دينار تونسى، بقية الأقطار ٢٥ دولار• تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات بإسم المنظمة إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201738. أو البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥ – Alwatany Bank of Egypt/Sarwat, Account 581835